

استخدام الديمقراطية الذرائعية في تحقيق الرؤية الفوقية للسياسة الخارجية الأميركية

م.و. سماح مهري صالح (العلياي)^(١)

مُتَكَلِّمٌ

يعتبر الفكر السياسي الأميركي فكراً براغماتياً، وهو في الأساس نهج محافظ يعتمد على الذات المطلقة، ويرى أن من حقه إتباع كل وسيلة ممكنة في سبيل الوصول إلى حقه في البقاء، وأن المصلحة والمنفعة الذاتية هي معيار الصدق والأخلاق، ومن دون الاهتمام لمدى تأثير الإجراءات الأميركية لتحقيق المصالح العليا على مصالح الأطراف الأخرى في المنظومة الدولية، وقد أصبح المذهب البراغماتي هو الترجمة السلوكية الفعلية لتحرك الإستراتيجية الأميركية على مستوى السياسة الدولية، وقد اتخذت الولايات المتحدة من ذريعة نشر الديمقراطية وسيلة للتوسّع الخارجي سواء في ضوء النظام الدولي الثنائي القطبية أم في ضوء النظام الدولي الأحادي القطبية، عن طريق إشاعة فكرة أن قيم العدل والحرية والديمقراطية ما هي إلا قيم أميركية، وقد أخذت الولايات المتحدة بأسقاط الأنظمة تحت عنوان التدخل الدولي الإنساني.

أهمية الدراسة

تُعنى الدراسة بفهم وتحليل التوجّهات البراغماتية في السياسة الأميركية ومضامينها التي تستخدم الديمقراطية على اعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية تحت عنوان حقوق الإنسان.

^(١) تدريسي في قسم القانون في جامعة الإمام جعفر الصادق ..

إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: "استخدام الديمقراطية الذرائعية في تحقيق الرؤية الفوقية للسياسة الخارجية الأميركية"، إذ يقتضي توضيح طبيعة السياسة الخارجية الأميركية القائمة على البراغماتية، والتي تتخذ من الديمقراطية ذريعة لتحقيق المصالح العليا، وهنا تبرز التساؤلات التالية، وهي:

- ما هو تأثير البراغماتية في هيكلة السياسة الخارجية الأميركية؟
- كيف تمّ توظيف الديمقراطية لتحقيق المصالح في السياسة الخارجية الأميركية؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية الأميركية تقوم على تحقيق المصالح الضيقة، وتتخذ من ذريعة حقوق الإنسان والحكم الصالح أدوات للوصول إلى أقصى المنافع الذاتية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وأداته المنهج التحليلي، نظراً لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية عن مراحل تطور البراغماتية في السياسة الخارجية الأميركية، وإيضاح الوسائل الديمقراطية المستخدمة لتحقيق المصالح الأميركية على مستوى السياسة الدولية.

هيكلية الدراسة

إن هيكلية الدراسة اشتملت على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمنت مبحثين، وكل مبحث تضمن مطلبين، وتشكّلت الدراسة من العناوين الآتية، إذ في المبحث الأول تضمن عنوان: "أثر النفعية في هيكلة السياسة الخارجية الأميركية". أمّا المبحث الثاني فقد تضمن عنوان: "توظيف الأدوات الديمقراطية في السياسة الخارجية الأميركية".

المبحث الأول: أثر النفعية في هيكلية السياسة الخارجية الأميركية
إنّ الفكر السياسي الأميركي المعاصر يركّز على المنفعة الذاتية في الأفكار والنظريات مهما تكن هذه الأفكار، إذ إن الغاية والنجاح هما الحكم والفيصل في قياس مدى أهميّة الفكرة ونفعها، والنتائج المتمخضة عنها، وقد سيطرت هذه الفكرة بشكل مطلق على السياسة الخارجية الأميركية في إطار العلاقات الدّولية، ولهذا أصبح الفكر البراغماتي الترجمة الفعلية والحقيقة للفكر السياسي الأميركي المعاصر. وبناءً عليه، سوف نقسّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: الأولى، الأسس الفلسفية للبراغماتية في الفكر السياسي الأميركي. والثانية، أثر البراغماتية في الجوانب السياسيّة والاقتصادية والدّينيّة الأميركية.

المطلب الأول: الأسس الفلسفية للبراغماتية في الفكر السياسي الأميركي
تعرف البراغماتية من الناحية اللغوية بأنها الاستشراق العملي، والبراغماتي يعني العملي، والبراغماتية كلمة مشتقة من اللفظ اليوناني "براغما" ومعناها "العمل"، وقد اشتقت منها كلمتا "ممارسة" (practice) و"عملي" (practical)، وتأتي منها كلمة "مزاولة" (Practice)، وقد استعار الرومان المصطلح واستخدموا عبارة "التداولية" (pragmatics)، وقصدوا بها المتعمد في المسائل القانونية، ويترجم مصطلح البراغماتية إلى اللغة العربية بـ"الذرائعية" (pragmatism)^(١). أمّا من الناحية الاصطلاحية فإن كلمة البراغماتية تطلق على المذاهب الفلسفية التي ظهرت في الولايات المتحدة على يد الفيلسوف "تشارلس ساندرس بيرس" (Charles Sanders Pearce)، وتطوّرت على يد العالم "ويليام جيمس" (William James)، كذلك العالم "جون ديوي" (John Dewey)، ويقرّر المذهب

(١) علي عبد الهادي المريح، الفلسفة البراغماتية (أصولها ومبادئها) مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارلس ساندرس بيرس، دار الكتب العالمية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧. كذلك ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي: بالألفاظ العربيّة والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٠٣.

البراغماتي إنَّ العقل يحدّد هدفه حين يقود صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أيّ الفكرة التي تحققها التجربة، وألا يقاس صدق القضية إلاّ بنتائجها العملية والفعلية، وهذا يعني إن النتائج النهائية المستحصلة هي التي تحدّد قيمة أيّ فكرة تكون موضع التطبيق العملي، فهي التي تقطع الشك باليقين كما ترى البراغماتية^(٢).

ويرى العالم "شارلس ساندرس بيرس" أن معيار الحقيقة هو العمل المنتج، وليس الحكم العقلي، وأن العمل مبدأ مطلق ممّا يترتب عليه أن يتصف العالم بالمرونة بحيث نستطيع التأثير فيه وتشكيله، ولكي ننشئ فكره معينة فكل ما نحتاج إليه إنّما هو تحديد أيّ سلوك، وأيّ فعل تصلح لإنتاجه، وأنا لكي نتأكد من وضوح أيّ فكرة علينا أن ننظر في الآثار والنتائج العملية التي تحققها في الواقع، سواء أكانت هذه النتائج مباشرة أم غير مباشرة، فالبراغماتية مفهوم نسبي تنظر إلى كل شيء بنسبية، فالأفكار تقاس بمنافعها إلاّ إنَّ البراغماتيين العمليين قد صنفوا المنافع على وفق المفهوم البراغماتي إلى "منافع عليا" (High benefits)، و"منافع دنيا" (Minimum benefits)، وفي ضوء هذه التفرقة ميزوا بين قيم الأفعال على وفق اختلافها فيما يترتب عليها من وجوه النفع المادي^(٣).

ويحدّد العالم "ويليام جيمس" مدلول البراغماتية بأنها الفكر الذي ينشد السلوك الناجح الذي يؤدي إلى نتائج فعلية فالشعور نشاط إيجابي ينشد هدفاً محدداً يحقق صالح الإنسان، فليس العالم فرضاً عليه، بل يختار منه ما يريد من بين الأحداث التي تواجهه، وتعتبر الإرادة والمصلحة الذاتية من أبرز ما تنم عنه طبيعة الإنسان، وأن المعرفة هي أداة تحقيقها، وأمّا الحق فهو العمل الناجح الذي يصل بالإنسان إلى مبتغاه، ومن ثمّ تصبح

^(٢) يعني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

^(٣) مصطفى النشار، مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٢.

البراغماتية الفكر الذي يقود إلى العمل الناجح، ويرسم خطاه^(٤)، وعلى حد تعبير العالم "ويليام جيمس" للبراغماتية في الخطاب الذي ألقاه في مدينة كاليفورنيا قائلاً: "بأنها تعني إنَّ أيَّ قضية يُمكن إن يكون لها نتائج عملية في حياتنا العملية المستقبلية، وفي خبرتنا سواء أكانت إيجابية أم سلبية، أضفت إن الخبرة يجب إن تكون جزئية أكثر من كونها نشطة، وعُنت بالنشطة إن تكون عملية بالمعنى الضيق للكلمة، وتؤدي إلى أدراك موضوعها، وحين تثبت أنها قابلة للعمل"^(٥).

أمَّا العالم "جون دبوي" يرى "إن البراغماتية في جوهرها هي نظرية في القِيَمَة، وسلوك تُجاه الأشياء، وهو الذي يحدّد قيمتها، وأن المعرفة وحدها أو العقل وحده لا يستطيع إن يحدّد من الناحية النظرية البحتة قيمة التصوّرات، ولكن العمل هو الذي يُمكن إن يحسم الخلاف بين الفلاسفة"، وبالتالي، فإن البراغماتية هي النظرية التي ترى إن عمليات المعرفة ومواردها إنّما تتحدّد في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية فليس هناك محل للقول بأن المعرفة تتحدّد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجردة^(٦)، وإنّما من خلال النتائج المستحصلة.

وبناء عليه، فإن فالبراغماتية هي مذهب فلسفي - سياسي يعتبر أنّ نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي يدّعي دائماً أنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراراً بوحى من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محدّدة، بل من خلال الأخذ بعين الاعتبار النتيجة العملية المنشودة، ولهذا فإن البراغماتية تقترب في بعض جوانبها من المذهب التجريبي، والبراغماتية في العصر الراهن منهج يتلخص بأنه ينكر حكم العقل على اعتباره المعيار الوحيد للحكم على الواقع الحقيقة، ويقتبس الحق والصدق والخير والواجب بما يحقّق

(٤) حسين فوزي النجار، أمير كا والعالم: دراسة في السياسة الدّولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦٠.

(٥) ويليام جيمس، معنى الحقيقة، ترجمة: أحمد الأنصاري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤٦.

(٦) محمد عزيز نظمي سالم، الإسلام في مواجهة المذاهب الغربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١١٢.

للفرد أو الجماعة من ميول ورغبات، فهي أيّ البراغماتية في صميمها لا تحتم الوصول إلى نتائج معينة^(٧).

وتقوم البراغماتية على مجموعة من السمات، وهي: اعتماد النفع وحده للإنسان شرط أن يكون ثابتاً مفيداً بالتجربة، بما في ذلك العقيدة الدينيّة والخلق، بالإضافة إلى تقديس العمل لهذا تعرف البراغماتية بالعملية، ناهيك عن التغيّر والنسبية أيّ أن البراغماتية تنظر إلى الظواهر جميعاً بوصفها غير ثابتة وعرضة للمراجعة، وتتم بمرحلة استخدام المعرفة أكثر من اهتمامها بالحقيقة بوصفها كتلة من المعرفة، بالإضافة إلى الفردية فالبراغماتية تصنف ضمن الفلسفات الإنسانية الفردية لأنها تركّز على الفرد المتعلم، وتطرح البراغماتية نفسها بوصفها نظرية للحقيقة القائمة على معياري النجاح والفعالية، وتوصف البراغماتية فلسفة العلم التطبيقي، وهي نوع من فلسفة المنهج العلمي وشكل من أشكال التجربة^(٨).

وللبراغماتية العديد من الأنواع ، وهي: "البراغماتية الإنسانية" (Humanistic pragmatism)، وترى أن جميع النظريات والمعتقدات لا يمكن أن تكون صواباً، إلاّ إذا كانت منطقية على قيمة إنسانية ذات منفعة تحقّق الرغبة الفردية، و"البراغماتية البيولوجية" (Biological Pragmatism)، وترى أن الفكر إنّما يهدف لمساعدة الكائن العضوي ليتوافق مع بيئته، فالتأقلم الناجح هو المؤدي إلى البقاء، وأن النمو هو بمثابة المعيار لصدق الأفكار، و"البراغماتية التجريبية" (Experimental Pragmatism)، وترى أن الحق هو ما يؤدي إلى عمل؛ بمعنى ما يكون متحققاً بصورة تجريبية، و"البراغماتية الأسمية" (Nominal pragmatism)، وهي صوره فرعية من البراغماتية التجريبية، وترى أن نتائج

^(٧) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٦٧.

^(٨) ويليام جيمس، المرجع السابق، ص ١٤٧ - ١٥٠.

الأفكار هي ما نتوقعه في صور وقائع جزئية مدركة في الخبرات التي تحدث في المستقبل^(٩).

وهناك أنواع أخرى من الفلسفة البراغمية ظهرت في ألمانيا على يد العالم الألماني "هانس فاينجر" (Hans Venger)، وتُسمى "فلسفة الوهم" (Philosophy of illusion)، وهو نوع متطرف من البراغمية، وترى أن المبادئ الرئيسة في العلوم الطبيعية والرياضيات والفلسفة والأخلاق والدين والقانون مجرد أوهام، وعلى الرغم من أن الحقائق الموضوعية تنقصها، إلا أنها مفيدة للعمل، ويبدو أن هذا الاتجاه لم يلق النجاح في ألمانيا نتيجة لوجود تيارات فلسفية متجذرة في ألمانيا، كما امتد تأثير البراغمية إلى إيطاليا حيث تبناها الإيطالي "بايني" (Payne) الذي يعتبر زعيم النادي الميتافيزيقي في فلورنسا، كذلك ظهر لهذا الاتجاه ما يماثله في فرنسا على يد "هنري برجسون" (Henry Bergson) صاحب الفلسفة الروحية، وقد ظهر على يد المفكر الأميركي "ريتشارد رورتي" (Richard Rorty) ما يُسمى "البراغمية الجديدة" (New pragmatism)، وهي أحياء للبراغمية الكلاسيكية^(١٠).

وظهرت في الولايات المتحدة مجموعة من الاتجاهات التي كانت السبب في نشوء البراغمية، خاصة الاتجاه الديني، إذ منذ بداية القرن السابع عشر ساد في الولايات المتحدة "البيوريتانية" (Puritanism) أو الطهرانية، وهي عقيدة تبناها المسيحيون الاصلاحيون "البروتستانت"، وبالذات الكالفينيين، وقد تمكّنت هذه الموجات التبشيرية من المهاجرين إلى العالم الجديد من إقامة وبناء نظام اجتماعي وديني يتوافق مع ما يتطلعون إليه، حيث أنهم يمثلون الكنيسة البروتستانتية، وقد شكلوا ما

^(٩) جون هرمان راندل وجوستاف بوخلر، مدخل إلى الفلسفة، ترجمة: ملحم قربان، دار العلم الملاين، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥٧، ١٥٨.

^(١٠) علي عبد الهادي المرهج، المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.

يعرف بـ "العقيدة الطهرانية" التي كانت وما زالت تؤثر تأثيراً كبيراً في صياغة الفكر الأميركي بما تحمله من أفكار وعقائد دينية ورأسمالية^(١١).

وقد توضحت بوادر الاتجاه العقلي مع بداية القرن الثامن على يدّ الأباء المؤسّسون للولايات المتحدة "بنجامين فرانكلين" (Benjamin Franklin)، و"توماس جفرسون" (Thomas Jefferson) الذين شاركوا مشاركة فعالة في حصول الولايات المتحدة على الاستقلال السياسي من بريطانيا، فقد دعا "بنجامين فرانكلين" إلى استخدام النقد الفلسفي والحوار من أجل الوصول إلى الحقيقة أو الخير، وقد عدّ "توماس جفرسون" عقل الفرد مرجعه الوحيد في السياسة، وفي الدين لا سلطان عليه من حكومة أو كنيسة، وأكّد على وجوب تعميم التعليم بين الناس لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية في تقرير مصائرهم بأنفسهم، وقد حرص على التركيز على أهمية تخلص الفرد من رواسب العصر اللا علمي لكي يحقّق الثقة بنفسه، ويشعر بقدراته الكامنة والذاتية على تحقيق التقدّم والرّفاهة والسعادة^(١٢).

وظهر الاتجاه الرومانسي على يدّ الفيلسوف "رالف والدو إمرسون" (Ralph Waldo Emerson) واتّسمت كتاباته بالشاعرية والرومانسية المفرطة حيث كان يتخطى العقل، ويعتقد بروح غُليا، وهي تلك الروح المطلقة التي يكون كل شيء جزءاً منها، وقد ظهرت هذه الروح في بعض البشر بشكل الفردية الشديدة، وفي بعض آخر بشكل العطف على الفقراء، وهذا الاعتقاد خلف عند الفيلسوف "رالف والدو إمرسون" اعتقاداً راسخاً في وصول الإنسان بروحة إلى الحقيقة، وقد حاولت التّزعة الرومانسية تحرير الفرد من القيود التي يكبله، ومن تزمت العادات وقوّة التقاليد، والرومانسية هي حركة فلسفية عامة ارتبط مفهومها في المرحلة الابتدائية بالمثالية الألمانية، خاصة الغاية الأساسيّة لتوسيع المعرفة إلى مجال الشيء بنفسه أو في حقيقته، وأن الحقيقة كلها في النهاية روحانية مشتقة من روح حية يمكن معرفتها من قبل الروح

(١١) جان بيار ديفشو، الحضارة الأميركية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٣.

(١٢) علي عبد المعطي محمد وآخرون، تطوّر الفكر الغربي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٩٧.

الإنسانية، وترى الرومانسية الروح المطلق خلاق بشكل جوهري، وأن الأساس النهائي لكل الأشياء هو بالدرجة الأولى يتزع نحو التعبير الذاتي، وأن كل ما وجد هو الروح لتحقيق ذاته^(١٣).

وقد ظهر في الولايات المتحدة ما يُسمّى الفلسفة "الترنسندنالية" (Transcendental) الفلسفة المتعالية، وهي حركة دينية وفلسفية تطوّرت في ثمانينات القرن الثامن عشر، وثلاثينيات القرن الثامن عشر، وبرزت كرد فعل للاحتجاج ضدّ الحالة السائدة من الفكرانية والروحانية في الولايات المتحدة، وهي كل مذهب يقوم على مبادئ وصور أولية بحكم التجربة، وترى أن كل تجربة مهما صغرت تقودنا إلى ما يكشف عن الكون بأسره، فهي مذهب العقل المفتوح والعملية، وهي مزيج مستمد من كثير من أفكار مختلفة من التراث الفلسفي والأدبي الأوروبي والشرقي التي جعلته بالفعل ظاهرة اجتماعية وأدبية ممتعة أكثر منه ظاهرة فلسفية، وهذه الروح الفكرية التي عرفتها الولايات المتحدة تعني تفضيل المدركات العقلية على الاختيار المجرد، ويمكن تحديدها بتعبير آخر بأنها الإيمان الراسخ بصلاحية الطبيعة الإنسانية^(١٤).

وتقوم الفلسفة "الترنسندنالية" في الفكر السياسي الأميركي على الإيمان بتفوق المعرفة الحدسية على الحسية، وميزت بين العقل وبين الفهم وسيله العقل، فالعقل تجريبي، وعارضت الحس المشترك، واحترمت الفردية بصوره مفرطة، وترى أن الإنسان له أفكار لا تأتيه عن طريق الحواس الخمس أو عن طريق قوى الاستدلال العقلي، بل هي نتيجة وعي مباشر أو فيض من الله، وكشفت عن ميل إلى عدم احترام التاريخ، ولهذا احتقرت البحث عن الماضي وأخطاء السلف، وهذه السمة في عدم احترام التاريخ أصبحت سمة أساسية من سمات الفكر البراغماتي في الولايات المتحدة، وقد

(١٣) علي عبد الهادي المرحج، المرجع السابق، ص ٥٦.

(١٤) حسن حنفي، تطوّر الفكر الغربي في الأسس والتطبيقات، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

مجدّت الفلسفة "الترنسندنالية" أصحاب الحرية الفردية، ولكن بمعنى الاستقلال الفردي عن المجتمع.

كما ظهر في الولايات المتحدة ما يُسمّى "النادي الميتافيزيقي" (The Metaphysical Club)، فنشأت البراغمية في هذا النادي خلال الأعوام (١٨٧٢ - ١٨٧٤)، وكان "تشارلس ساندروس بيرس" قد قدم لهذا النادي ببحث نشره في مقالين منفصلين، الأول، بعنوان "تثبيت الاعتقاد" (Install belief) عام ١٨٧٧، والثاني، بعنوان "كيف نجعل أفكارنا واضحة" (How to make our thoughts clear) عام ١٨٧٨، وكانت البراغمية حصيلة هذين المقالين، حيث أجاب "تشارلس ساندروس بيرس" عن معنى الفكرة، فالبراغمية حصيلة هذا النشاط الفلسفي للنادي، وكان "تشارلس ساندروس بيرس" هو المتحدث الرسمي للنادي ومؤسّسه، وكان من بين أهداف النادي الميتافيزيقي، أو من بين القضايا الفكرية التي شغلت اهتمام أعضاء هذا النادي مهاجمة "الميتافيزيقيا"، والميتافيزيقا عندهم تعني ما هو مستقل عن خبرة الإنسان، وهنا يجمعون في سلسلة واحدة بين عالم الغيب، وبين العالم الموضوعي المادي، لأنه أيضاً مستقل عن خبرة الإنسان أو له وجود مستقل، وقد جاء منتصف القرن التاسع عشر ليشهد انتعاشاً فكرياً رافضاً للتقاليد الأوروبية والمثالية الألمانية "الميتافيزيقيا"، التي كانت تسود في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، والتي أنشأت البراغمية، وبناء عليه، فإن فالبراغمية ولدت من رحم النادي الميتافيزيقي الذي ضمّ بين صفوفه أفراداً من المجتمع من مختلف التخصصات والاهتمامات^(١٥).

وقد برز أول مذهب فكري ينتسب إلى الأرض الجديدة الولايات المتحدة في غمرة الانتعاش الفكري، إلّا وهو المذهب العملي أو المذهب البراغمي، لكن هذا الفكر لم يبقَ على ما هو عليه بل تطوّر وأخذ يدخل في مجالات الحياة الأميركية المختلفة حتى أصبح فكراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفلسفياً وحتى أدبياً، ومن ثمّ انتشرت

(١٥) فؤاد كامل، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص ٩٧.

كلمة البراغمية عام ١٨٩٨، فالبراغمية ظهرت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر على يد العالم "تشارلس ساندرس بيرس" ليطورها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النفس الأميركي "ويليام جيمس"، حيث نالت كتاباته اهتماماً كبيراً وشهرة واسعة في الأوساط الفكرية، وأثرت تأثيراً بارزاً في الفكر الأميركي المعاصر، ثم تطورت البراغمية واتسع مداها، وقد اكتملت البراغمية ونضجت لتكون بمثابة التمثيل العيني للفلسفة الأميركية حديثة النشأة والنماء، حتى اتخذت أساساً لتفسير الدستور والقوانين والقيم الأميركية^(١٦)، ولم تُعد البراغمية فكراً مقصوراً على الولايات المتحدة، وإنما وجد لها ممثلين في أرجاء القارة الأوروبية، وهذه الفلسفة لاقت في أميركا التحييد وسرعة الانتشار ما لم تلاقه في العالم القديم، فالبراغمية الأميركية ترفع شعار: "الوحدة في الكثرة" (**Loneliness in abundance**)، وهناك أربعة ملامح تبدو واضحة في تطور البراغمية، وهي: المكانة التي تتمتع بها العلم، والمنهج العلمي والمعرفة في منتصف القرن التاسع عشر، وقوة تطابق النزعة التجريبية في الفلسفة المعاصرة، وقبول نظرية التطور البيولوجي، وقبول مثل الديمقراطية الأميركية^(١٧).

وقد قبل البراغميون العناصر الأساسية، وهي: المنهج العلمي، والنزعة التجريبية، والبيولوجيا التطورية، والمثال الديمقراطي، والتي أثرت في معظم البراغميين، لكن بدرجات متفاوتة فكان تأثير المنهج العلمي أكثر وضوحاً عند العالم "تشارلس ساندرس بيرس"، بينما كان تأثير النزعة التجريبية أقوى لدى العالم "ويليام جيمس"، وكانت المواجهة حادة مع البيولوجية التطورية لدى "جورج هيربرت ميد" (**George Herbert Mead**)، وترك مثال الديمقراطية الأميركية أثره على العالم "جون ديوي"، ولعل تلك العناصر الأربعة تعطي للبراغمية الأميركية هذه المكانة والأسلوب، وهو ما يميزها عن الفلسفات الأخرى، فإذا كان التطور البيولوجي قد قبله

(١٦) معنى طريف الخولي، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(١٧) تشارلس موريس، رواد الفلسفة الأميركية، ترجمة: إبراهيم مصطفى إبراهيم، مطابع رويال، القاهرة، ١٩٩٦،

مفكرو البراغمية، فإن هؤلاء المفكرين الأميركيين يفضلون التفسير التطوري عن الإنسان الذي يمجى متسقاً مع الحرية الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية على اعتبارها تفسير مختلف عن التفسير السياسي والاقتصادي الخالص الذي أعطاه العالم "جون ديوي" للديموقراطية الأمريكية، وهكذا فإن الإنسان المفكر الذي يتصرف بذكاء هو محور اهتمام البراغماتيين، وهذا التأكيد يتسق بوضوح مع التطور التاريخي للبراغماتية^(١٨).

المطلب الثاني: أثر البراغمية في الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية الأمريكية

إن البراغمية تعاملت مع ثلاثة اتجاهات في الفكر السياسي الأمريكي، وهما: الاتجاه السياسي، إن البراغمية أصبحت شعار الوعي القومي الأمريكي، فلا يمكن الحديث عن فلسفة الولايات المتحدة إلا عن طريق الفلسفة البراغماتية فهي واحدة من المفردات التي يتم الافادة منها على صعيد السلوك السياسي الأمريكي، وقد تجاوزت البراغمية مجرد كونها مجموعة أفكار إلى بلورة فلسفية عامة معنية بشؤون الإنسان والمجتمع والدولة، وتضمن اتجاهاً نشأ في الولايات المتحدة ثم في مناطق العالم^(١٩)، ولعلّ التحركات الأمريكية كانت بحاجة إلى وجود مرجعية فكرية تسوغ التزعات والتطلعات الجديدة التي غالباً ما وصفت بأنها تطلعات ذاتية فردية، وبهذا استحق منهج التفكير الأمريكي أن يوصف بأنه منهج براغماتي سواء أكان على مستوى الفكر أم على مستوى الممارسة العملية.

فالبراغماتية تعبير صادق عن الفكر الأمريكي، إذ عبرت الفلسفة البراغماتية عن نضج تيار فكري واكب مراحل تطور الرعة التجارية التي أصبحت بدورها تشكل واحداً من أهم السمات الأساسية المتميزة للشخصية الأمريكية وواقعها الوطني، وهذا

(١٨) تشارلس موريس، المرجع السابق، ص ١٨ - ٢٥.

(١٩) عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥.

البناء الفكري البراغماتي أخذ يمثل الواقع الأميركي بكل مضامينه السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عن متطلبات وشروط في حركة مطردة، فإذا كان الفكر الليبرالي هو المسيطر بدءاً فإن الفكر البراغماتي النفعي هو الذي فرض نفسه على الرأسمالية، فالبراغماتيون يلحقون السياسة بالتمثيل وبتلبية المصالح والمطالب^(٢٠).

ويُعدُّ العقل السياسيّ الأميركي عقلاً براغماتياً، وذا نزعة اختزالية والشق الفلسفي للتفكير الأميركي يستند إلى الفلسفة النفعية، والواقع أنّ من أهم وأخطر النظريات التي شكّلت الأساس الفكري للفلسفة البراغماتية في السياسة الأميركية هي نظرية التطور البيولوجي، أو نظرية النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح، وقد وجد مفكرو المدرسة البراغماتية في الولايات المتحدة في نظرية التطور البيولوجي ما يتوافق مع تطلعاتهم في تفسير طبيعة الواقع الاجتماعي، وعلاقات القوى السائدة والمتحكمة فيه التي تعمل على تطوره، من ناحية، وما يتلاءم مع المكانة الحيوية للولايات المتحدة بوصفها قوة صاعدة تتطلع وتتهيأ للسيطرة اقتصادياً وفكرياً على العالم، من ناحية أخرى^(٢١).

أمّا الاتجاه الاقتصادي، فإن أبرز السمات التي حرص الآباء المؤسسون على وضعها في الدستور الأميركي هي "الحرية الشخصية" (personal freedom) تعبيراً عن واقع أميركي حقيقي، حيث يبيّن هذا الواقع أن سكان الولايات المتحدة قد قدموا من بيئات مختلفة اتّسمت بالقمع السياسي والديني، وتبيّن من التعديلات الستة والعشرين في الدستور الأميركي أنها كانت تهدف إلى توسيع الحريات الفردية والسياسية والدينية، وأكّد الرئيس الأميركي الأسبق "أبراهام لينكون" (Abraham Lincoln) قائلاً: "إن اعتمادنا على حب الحرية الذي غرسها الله في قلوبنا"، وهذا القول ينسجم مع رؤية الرئيس الأميركي الأسبق "جون كينيدي" (John

(٢٠) الآن تورين، ما هي الديمقراطية؟: دراسة فلسفية، ترجمة: عبود كاسوحة، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٥٢.

(٢١) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

Kennedy) قائلاً: "إنَّ الأميركيين قد كتب عليهم من دون أيِّ خيار أن يكونوا حراس أسوار الحرية في العالم"، وقد جمعت الإدارة الأميركية جل تفكيرها ووقتها ومواردها في حسم هذه المسألة لمصلحتها النفعية البراغماتية، فقد اتَّجهت كتابات المفكرين والرؤساء الأميركيين الأوائل إلى اعتبار التوسُّع العسكري والتحكم الاقتصادي ضرورة لضمان حق الأميركيين في تقرير مصيرهم واختيار طريقة حياتهم، وبينما قام بعضهم بادعاء التوسُّع العسكري الذي يُعدُّ الضمانة الحقيقية للحفاظ على النظام الديمقراطي، وطريقة الحياة الأميركية أو عن بعضهم الآخر بأن التحكم الاقتصادي يُعدُّ الوسيلة لتقدُّم الحضارة الأميركية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، كما إنَّ التأييد الحماسي من جانب غالبية رجال المال والأعمال الأميركيين للزعماء يرجع إلى تأييد القادة الأميركيين إلى فكرة الحاجة إلى التوسُّع الأيديولوجي والاقتصادي ومزاياه، وأن سياسة الباب المفتوح كانت الترجمة الفعلية للسلوك السياسي الأميركي الليبرالي، والخاص بتشكيل "إمبراطورية التجارة الحرة" (**Free trade empire**)^(٢٢).

وقبل وصول الرئيس الأميركي الأسبق "توماس وودرو ويلسون" (**Thomas Woodrow Wilson**) إلى السُّلطة أكَّد بأن الرخاء والديموقراطية الأميركية يتوقفان على تحقيق التوسُّع الاقتصادي، وأصرَّ على اعتبار مثل هذا التوسُّع الوسيلة الوحيدة التي تكفل المحافظة على هذا الرخاء في المستقبل، وقد صرَّح بأن الدُّول الأميركية يجب أن تتحكم في ثروات العالم الاقتصادية، وقد وضع الخطوط العريضة للدبلوماسية الأميركية عام ١٩٠٧، حيث أشار بأن على وزراء الخارجية تأمين الامتيازات التي حققها رجال المال حتى إذا ترتب على ذلك انتهاك سيادة الأمم التي ترفض تأمين هذه الامتيازات، ويجب أن تحصل أميركا على مستعمرات أو أن تخلق مستعمرات بحيث لا يبقى ركن صغير يجلب المنافع والفوائد في هذا العالم بدون استثمار

^(٢٢) يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٢، ص ٥٨.

واستغلال، أمّا قضية السّلام فأثّما من اختصاص المؤتمرات والمحافل الدّولية^(٢٣)، وطبق هذه السّياسة "توماس وودرو ويلسون" عندما دخل البيت الأبيض عام ١٩١٣، وقد افترضت العقيدة الأيديولوجية الأميركية بأن رفاهية الشّعب الأميركي تعتمد على الوصول إلى الأسواق العالمية خارج الولايات المتّحدة فاستغلت اقتصاديات ما وراء البحار وأرادت صنع المجتمعات الأجنبية، وبفعل هذا الاتزان والسيطرة استطاعت هذه الحضارة تهديد المجتمعات الاشتراكية واسقاطها^(٢٤).

وجاء اجتماع الليبرالية مع البراغمية من كونها ذات توجه مادي وضعي في الحياة السّياسيّة، وأصبحت البراغمية أحد ديناميات الليبرالية، ومرحلة من مراحل تطبيق الفكر السّياسي الأميركي، ابتداء من الزعامة الأميركية لما يعرف بـ "العالم الحر" (Free world)، ولعلّ الليبراليون يسعون لتوفيق الروح المدنية مع المصلحة الفردية، شأنهم في ذلك شأن البراغماتيون، وقد عبّرت البراغمية تعبيراً جيداً عن مطامع مثالية العمل للطبقة الرأسمالية الأميركية، حيث السّعي وراء أقصى الأرباح، ورغبتها الصارمة في اقضاء المنافسين، وفي فتح الأقاليم الإستراتيجية، وفي إحداث ثورة مستمرة في التقنية الإنتاجية، وفي اللحاق والتفوّق على العالم القديم، كذلك تهيئة زعامتها العالمية بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي عام ١٩٩١، وقيام النظام الدّولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتّحدة^(٢٥). كما إنّ النفعية أميركية النشأة رأسمالية الاتّجاه، وهي تمثل فلسفة المجتمع الرأسمالي، وقد وجدت البراغمية في النظام الرأسمالي الأميركي خير مكان للنمو والازدهار، لأن الرأسمالية عامة تقوم على مبدأ المنافسة الفردية الحرة التي يرتبط بها العمل المنتج النافع، كما إنّ هذا النظام الرأسمالي يؤكّد توجّه الأميركيين ليس إلى فهم الواقع لذاته أو بحث مدى اسبقية الفكر على الواقع، وإنّما

(٢٣) ريجينا الشريف، الصّهيونيّة غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة: أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٤٣.

(٢٤) ريجينا الشريف، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢٥) الآن تورين، المرجع السابق، ص ١٤٩.

الاتّجاه إلى فهم الواقع لاستغلاله والسيطرة عليه سعياً وراء المنافع التي تعود عليهم من ذلك، غير أن البراغمية هي أكثر من أسلوب لتسويق الغيبة^(٢٦).

أمّا الاتّجاه الديني، أثرت الأفكار والمعتقدات الدينيّة التي جاء بها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة تأثيراً مهماً في ارساء الأسس اللازمة لبناء نظام سياسي اجتماعي ديني يتوافق مع عقيدتهم المنحدرة من الديانة البروتستانتية الكالفينية، فقد حمل المهاجرون الأوائل، أو ما اصطلح على تسميتهم بـ"البيورتانيين" أو "الطهرانيين"، وهذه العقيدة زرعت قيم وأفكار وقواعد سلوك مؤثرة ليس فقط في صياغة الشخصية الأميركية على الصعيد الاجتماعي، إنّما أيضاً في صياغة العقل الأميركي ومنهج التفكير السياسي في السياسة الخارجية والعلاقات الدوليّة، والقائم على الهيمنة على النظام العالمي.

وكانت النظرية البروتستانتية التي أرسى المهاجرون الأوائل دعائمها في الولايات المتحدة، ترمي إلى تدعيم نظام المجتمع الهرمي الذي يتعين على كل فرد فيه أن يقبل نصيبه في الحياة، وأن يقنع بما قسم له، وقد شدّدت البروتستانتية على أخلاق العمل ومسؤولية الفرد عن نجاحه أو فشله الشخصي في الحياة، أمّا الكالفينية الأميركية فقد رأت بأن الإيمان هو الذي ينقذنا دائماً، مثل تضحية السيد المسيح المجردة للإنسان، وأن أعمال البشر ضرورية للخلاص، لأنّها تشهد على الرغبة في عمل الخير، ومن ثمّ فإن الكالفينية الأميركية تصبح دين العمل بخلاف الكالفينية الإنجليزية، ومن ثمّ تتوافق الكالفينية الأميركية مع الفردية فهي لا تعترف بوساطة بين الإنسان والله، ولا تعترف بالكهانة، فأخلاق العمل صفة رئيسة في الثقافة البروتستانتية الأميركية، فمنذ البداية كان دين الولايات المتحدة هو دين العمل^(٢٧).

(٢٦) يوسف الحسن، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢٧) صامويل هنتنغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأميركية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٧٩.

وعلى سبيل المثال أعطى "بنجامين فرانكلين" اهتماماً للدين نظراً لفوائده الاجتماعية باعتباره من مقومات الأخلاق الطبيعية، وله أهمية للكفاف والاجتهاد في العمل بوصفهما وسيلة من وسائل النجاح في الحياة، وأن الدين على اعتباره علم وأسلوب هو قوة رئيسه في السياسة والهوية والثقافة الأميركية فهو يشكل شخصية الأمة، ويساعد في صياغة الأفكار الأميركية عن العالم، ويؤثر في الطريقة التي يستجيب بها الأميركيون للأحداث خارج حدود وطنهم، إذ يسوّغ الدين للشعب الأميركي الإحساس بأنفسهم على اعتبارهم شعب مختار، واعتقادهم بأن لديهم واجباً لنشر قيمهم في عموم العالم، ولا ريب أن كل الأميركيين يعتقدون بمثل هذه الأفكار، فهناك من يختلف بمرارة حول ما الذي تعنيه تلك الأفكار بدقة، لكن عدداً كافياً مؤمن بها، وبأن الأفكار تمارس تأثيراً عميقاً على السياسة الداخلية والخارجية، وتمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأميركي عبر مختلف مراحل تطوره، وعلى الرغم من أن الدستور الأميركي وتعديلاته تؤكد على العلمانية، والفصل بين الدين والدولة، لهذا فإن الدين كان ولا يزال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأميركي، فالدين أحد أهم العناصر المؤثرة في تشكيل الثقافة الأميركية وقيمتها ومؤسستها وأصلاحتها والأساليب التي كانت تحول في أفكار الناس حول الحقيقة^(٢٨).

وقد عبّر الرئيس الأميركي الأسبق "جورج واشنطن" (George Washington) عن أهمية الدين في خطاب رئاسته عام ١٧٨٩، قائلاً: "إنه موكل بمهمة عهدنا الله إلى الشعب الأميركي"، ومن بعده الرئيس الأميركي الأسبق "جون آدامز" (John Adams) عام ١٧٢٨، قال: "إن استيطان أميركا الشمالية تحقيق لمشينة إلهية"، وتساند هذه الرسالة رؤية فلسفية حددتها البراغماتية بأن الإيمان بالحياة من الجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية هي صراع من أجل البقاء، وعليه، فإن النظرة الأميركية هي نظرة رسالية وفوقية تُجَاه العالم الذي لم يزل حسب اعتقادهم

(٢٨) والتر راسل ميد، بلد الله: الدين في السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة: هادي عباس، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨.

يعيش في الظلمة، فالرسالة الأميركية هي مصلحتها القومية، وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأميركية في القيم، والدين، والقوة، والتجارة، فالفاهيم الجوهرية للديموقراطية هي لكرامة الإنسان الفرد، ومن ثم القيود الضرورية على الدولة وعلى دوائر النفوذ المنفصلة للحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية توجد جذورها في المسيحية^(٢٩).

وقد تناول أهمية الدين الرئيس الأميركي الأسبق "توماس جيفرسون" (Thomas Jefferson) في خطابه الأول عام ١٨٠١، إذ قال: "يلزمني دائماً أن أؤمن أساساً بأنّ الرب شيء عظيم، إذا أدّى إلى حياة شريفة"، وقد استمرّ الأميركيون يتحدثون عن أنفسهم على أنهم شعب مختار، وأهم شعب يرتبط بميثاق الله، فكان المفهوم الميثاقي القائل إن نجاح الأمة الأميركية وازدهارها نتيجة لبركات الله، ومن ثم الاعتماد على النظام الأخلاقي القوي معتقداً عملياً له تأثيره الكبير في كل حركة سياسية رامية إلى الإصلاح الأخلاقي، كما أكدّ مستشار الأمن القومي "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) قائلاً: "إنّ الغرض الأخلاقي كان دافعاً أساسياً خلف كل سياسة أميركية وكل حرب في القرن العشرين"^(٣٠).

وهذه الأفكار والمعتقدات تمّ تبنيها منذ وقت مبكر على مستوى الرؤساء الأميركيين، فالرئيس الأميركي الأسبق "جورج واشنطن" أوضح فكرة التدخّل الإلهي والعناية الإلهية بالقول: "ما من شعب مدعوا أكثر من شعب الولايات المتحدة إلى شكر الله وعبادة اليد الخفية التي تقود أمور الناس، فكل خطوة جعلتهم يتقدمون على طريق الاستقلال الوطني تبدو موسومة بسمّة التدخّل الإلهي"، كما إن الولايات المتحدة في نظر الرئيس الأميركي الأسبق "جون آدمز" هي المكان المخصص لتحقيق سعادة الجنس

(٢٩) شوقي جلال، العقل الأميركي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٣٠) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، الفرد الأميركي: اخافظون الجُدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

البشري، والذي ربط التجارة بتعاليم الدين المسيحي حيث قال: "إنَّ التجارة بين الأمم هي التزام أخلاقي تفرضه المبادئ المسيحية"، ولم يخرج عن هذه القاعدة الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) عام ٢٠٠١، والتي وضعها أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة عندما قال: "لا يُمكن للمرء أن يكون رئيساً لهذه البلاد من دون قناعة أننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله"^(٣١).

وفي أعقاب تفجير برجَي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وصف الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضدَّ الإرهاب بأنها حرب صليبية، واستخدمت إدارته كلمات الإرهاب والشر من أجل إحكام غلق أبواب احتمالات قيام نقاشات ذكية بشأن الاستراتيجية الأميركية، فالرئيس "جورج دبليو بوش" يميل إلى التفسير الديني للأحداث السياسية فقد قال: "إنَّ الإرهابيين يمتقنوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة"، كما يكثر في أحاديثه وخطاباته أيراد المصطلحات الدينيّة، فهو يكثر الحديث عن الرب وعن الصراع بين الخير والشر، وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة ينص على فصل الدين عن الدولة فإنَّ دور الدين لم يغب عن القرار السياسي الأميركي، فخلال خطاب الرئيس "جورج دبليو بوش" وصف كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنهم دُول محور الشر، فكثير ما يصف الأميركيون أنفسهم في معركة بين الخير والشر، كما تنظر الإدارة الأميركية إلى الحرب على الإرهاب على أنها حرب بين قوى الخير وقوى الشر، ولعلَّ مفهوم الإرادة الإلهية كان له شأن كبير في صياغة البناء الفكري الثقافي الديني للمجتمع الأميركي.

المبحث الثاني: توظيف الأدوات الديمقراطية في السياسة الخارجية الأميركية
تعتبر الديمقراطية من الوسائل المهمّة في إدارة السُلطة والحكم الصالح، لكن هذه الوسيلة لم تأخذ حيزاً واسعاً خلال الحرب الباردة، إذ كان الصراع الثنائي القطبية

^(٣١) عوني عبد الرحمن السباعوي، التاريخ الأميركي الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٣٩، ١٤٠.

سائداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبعد قيام النظام الدّولي الأحادي القطبية حاولت الولايات المتحدة توظيف الوسائل الديمقراطية سواء للقيام بعمليات التدخل المباشر أم للتحريرض ضدّ الدّول والأنظمة التي تعارض السياسة الأميركية، ولم تكن قضية نشر الديمقراطية قد استقرت باعتبارها مبدأ أخلاقي راسخ في السياسة الأميركية، حيث استمرت الإدارة الأميركية تتأرجح في الموازنة بين المبادئ الديمقراطية والمصالح الإستراتيجية. وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: الأولى، استخدام الديمقراطية في الفكر السياسيّ الأمريكي خلال الحرب الباردة. والثانية، استخدام الديمقراطية في الفكر السياسيّ الأمريكي خلال الأحادية القطبية.

الفقرة الأولى: استخدام الديمقراطية في الفكر السياسيّ الأمريكي خلال الحرب الباردة

تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب، وقد جاءت من اللغة اليونانية من كلمتين، هما: "الشعب" (Demos)، و"السّطة" (kratos)، وهو نظام الحكم المستمد من الشعب، أو أن يقوم الشعب باختيار من يمثلّه في الحكم، وللديمقراطية ثلاثة صور، هي: الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية غير المباشرة، والديمقراطية النيابية، وقد عرفها العالم الأمريكي "جوزيف شومبيتر" (Joseph Schumpeter) بأنها التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصول إلى القرارات السياسية، والتي يكتسب الأفراد عن طريقها سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، وقد تمّ الاتفاق اثناء الندوة الفكرية حول تحديد مفهوم الديمقراطية في العاصمة التشيكية "براغ" (Prague) عام ١٩٩١، بأنها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسيّ للمجتمع القائم على مبدئين متلازمين، هما: حكم القانون، وتمثيل المصالح المختلفة^(٣٢).

(٣٢) فايز الربيع، الديمقراطية بين التّأصيل الفكري والمقاربة السياسيّة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤،

وتختلف الديمقراطية باختلاف المدارس الفكرية والاجتماعية التي تطبقها، فهناك المدرسة الليبرالية التي تُعدُّ المعبرة عن النظام الفردي الذي يمنح الأولوية للفرد على المجتمع، وتكون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة ومتعاونة ومتوازنة وفقاً لدساتيرها، بمعنى أن الفرد هو القيمة العليا، وهو الهدف النهائي، وما الدولة إلا وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها، أما المدرسة الاشتراكية فهي التي تقوم على حصر حق الممارسة السياسية بطبقة أو تحالف طبقات اجتماعية معينة مثل تحالف طبقة العمال وطبقة الفلاحين، والتعبير السياسي التطبيقي لذلك يتراوح بين حكم حزب واحد أو حزب حاكم يقود جبهة أحزاب ثانوية، وبين تنظيم سياسي عريض يمثل تآلف عدّة طبقات أو فئات اجتماعية^(٣٣).

ولم تكن الديمقراطية وتطبيقاتها مستخدمة في بشكل واسع في أوروبا فقد كان المفكرون السياسيون مهتمون بالملكية والارستقراطية، إذ إن الديمقراطية لم تكن نظاماً مرغوباً للحكم، ويعود ذلك إلى سببين، هما: الأول، عدم إمكانية تطبيقها في المجتمعات الواسعة أو البلدان الكبيرة، وهو رأي كان يشجعه الملوك والارستقراطيون، ثانياً، اقتران الديمقراطية بحكم الغوغاء من الجهلة وغير المفكرين، وقد انتقل هذا النفور من الديمقراطية من أوروبا إلى الولايات المتحدة، لكن ظهرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى نشوء فكرة الديمقراطية، أهمها: العوامل السياسية، وهي صراع المستعمرات البريطانية مع الحكومات التي نشأت في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى اعتقاد المستعمرين بأنهم قادرين على حماية أنفسهم بدون الحاجة إلى الحاميات البريطانية، بالإضافة إلى إعلان قانون تضمن عدم إمكانية محاكمة الأميركيين المتهمين بجرائم سياسية، أما الأسباب الاقتصادية، فهي فرض الضرائب من الحكومة البريطانية على المستعمرين، مثل: "قانون الدمغة" الذي فرض بموجبه ضريبة على كل ورقة قانونية تصدر في أميركا، وقانون "تشارلز تاووزند" (Charles Twosand) الذي فرض ضرائب على

(٣٣) علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بإشراف سعد الدين إبراهيم وآخرون، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٥، ٣٦.

الزجاج والرصاص والشاي والأوراق ومواد أخرى، ناهيك عن نقض بريطانيا لقانون "البنسين" الذي أقره المجلس التشريعي المنتخب في ولاية فرجينيا، وتضمن هذا القانون دفع رواتب رجال الكنيسة نقداً محسوباً بمعدل بنسين لكل رطل تبغ^(٣٤).

وهذه العوامل ساهمت في دفع مجموعة من القادة، مثل: "جورج واشنطن" و"جون آدمز" و"توماس جفرسون" للمطالبة باستقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا عام ١٧٨٩، وتضمنت وثيقة الدستور الشكل العام للحكم الذي يتكون من السلطات الثلاثة: وهي: التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تدار بأمر من الشعب، وقد انتهجت الولايات المتحدة "سياسة العزلة" (Isolation policy)^(٣٥)، لكن بعد هجوم الياباني على القاعدة البحرية في "بيرل هاربر" (Pearl Harbor) دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول التحالف بريطانيا وفرنسا، ضدّ دول المحور ألمانيا وإيطاليا واليابان، وكان لها الفضل في إنهاء الحرب العالمية الثانية بعد القصف النووي ضدّ المدن اليابانية "هيروشيما" (Hiroshima) و"ناكاساكي" (Nagasaki)، لكن سرعان ما تحوّل التحالف إلى صراع خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ظلّ الشائبة القطبية، وقد سعت الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياسة العزلة، واستخدام أساليب مختلفة لحماية مصالحها تحت ذريعة نشر الديمقراطية، وهي:

أولاً: تشكيل حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩، وجاء في ديباجته بأنّ الدول الأطراف تجدد عهدها وتفتتها بالمبادئ والأهداف التي تضمنها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتصمم على الحفاظ على حرية شعوبها، وعلى تراثها حضارتها المشتركة، والقائمة على مبادئ الحق والديمقراطية، والحريات الفردية، وإذ تحرص على توفير الهدوء

(٣٤) فنسنت شيان، توماس جفرسون أبو الديمقراطية، ترجمة: جاسم محمد، منشورات البصري، بغداد، ١٩٥٣، ص ٢٩ -

(٣٥) وفق مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمس مونرو" (James Monroe) في رسالة سلّمها للكونغرس عام ١٨٢٣، نادى بضمان استقلال كلّ دول نصف الكرة الغربي ضدّ التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التدخل في تقرير مصيرهم. يُنظر: حسين شريف، السياسة الخارجية الأميركية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدوّلي الجديد ١٩٤٥ - ١٩٩٤، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦١.

والاستقرار في منطقة شمالي الأطلسي، وإذ تعزم على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي، ومن أجل الحفاظ على السلم والأمن، وبموجب معاهدة الحلف المادة (٥) فإن أي هجوم مسلح يحصل في أوروبا أو في أميركا الشمالية، أو ضد إقليم تركيا يعدّ هجوماً موجهاً ضدها جميعاً، وبالرغم من هذه الدعاية التي تعزي سبب إنشاء الحلف إلى الرغبة في السلام العالمي^(٣٦)، لكن السبب الحقيقي هو تطويق الاتحاد السوفييتي، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تحول الحلف إلى أداة عسكرية لفرض قواعد الهيمنة الأميركية على العالم تحت شعار تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانياً: مشروع مارشال: قدمه رئيس أركان الجيش الأميركي "جورج مارشال" (George Marshall) عام ١٩٤٧، وتضمن إعادة إعمار أوروبا الغربية، لكن مصادر تمويل هذا المشروع جاءت من الذين يرونه وسيلة للرد على التهديد السوفييتي في أوروبا، وتحول المشروع من المساعدات الاقتصادية إلى المساعدات السياسية، وقد سعت الولايات المتحدة إلى استخدام المشروع ضد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. ثالثاً: تغيير أنظمة الحكم المناهضة للسياسة الأميركية: حيث خاطب الرئيس الأميركي الأسبق "هاري ترومان" (Harry Truman) الكونغرس في آذار/مارس ١٩٤٧، باسم "مشروع النقطة الرابعة"، بعنوان: "النصر للشعوب الحرة، التي تقاوم القهر على يد الأقليات المسلحة، أو الضغط الخارجي"^(٣٧)، وأخذ محل بريطانيا، بعد عجزها عن تقديم المساعدات إلى الشرق الأوسط، والحفاظ على سياسة التوازن لحماية خط الدفاع الإستراتيجي، وهي الصياغة العلنية الأولى لسياسة عرفت باسم "كبح الشيوعية"، وخصص الكونغرس مبلغاً قدره (٤٠٠) مليون دولار، لدعم تركيا واليونان ضد التمدد الشيوعي، وقد وقعت معاهدة دفاعية أميركية - إيرانية في حزيران/يونيو ١٩٤٧، وقد دعمت الولايات المتحدة تشكيل دولة إسرائيل على

(٣٦) للمزيد يُنظر: نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي "الناتو": العضوية والتعاون، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٤.

(٣٧) محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧.

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وتمّ تشكيل "قيادة منطقة الخليج العربي"، وتعديل القوّات الأميركية، لتصبح تُسمّى "قيادة قوّات الشّرق الأوسط" عام ١٩٤٩^(٣٨).

كما قامت الولايات المتّحدة بالتحرك على المستوى العالمي، إذ دعمت قوّات كوريا الجنوبية ضدّ قوّات كوريا الشمالية عام ١٩٥٠، المدعومة من الاتّحاد السّوفياتي، وقد طرح الرئيس الأميركي الأسبق "دوايت أيزنهاور" (Dwight Eisenhower) في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، فكرة أنّ منطقة الشّرق الأوسط يعاني من فراغ استراتيجي بعد تقهّقر القوّة الأوروبية، وأرسل وزير خارجيته "جون فوستر دالاس" (John Foster Dallas) إلى المنطقة في أيار/مايو ١٩٥٣، بهدف البحث عن حلول لأربع مشكلات، وهي: حماية الأمن الإقليمي في الشّرق الأوسط، كذلك مساعدة المستعمرات الأوروبية، بهدف اخفاظة على استقلالها الوليد، وتطوير اقتصاديات الدّول الإقليميّة، والتوصّل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل^(٣٩)، وبعد أن سعى رئيس الوزراء الإيراني "محمد مصدق" إلى تأميم النفط الإيراني كانت عملية "أجاكس" (Ajax)، من رئيس مكتب وكالة الاستخبارات الأميركيّة "كيرميت روزفلت" (Kermit Roosevelt)، بهدف إسقاط حكومة "محمد مصدق" واستعادة الشّاه "محمد رضا بهلوي" في آب/أغسطس ١٩٥٣.

وقامت الولايات المتّحدة بدعم الانقلاب ضدّ الرئيس المنتخب "جاكوبو أربينز" (Jacobo Arbins) في غواتيمالا عام ١٩٥٤، وجاءت بحكومة دكتاتورية يمينية دموية دامت ثلاثين عاماً في غواتيمالا، كما قامت الولايات المتّحدة بتشجيع الحاكم الفيتنامي الجنوبي "نغو دينه ديم" (Ngo Dinh Deem) على تجاهل الاتّفاقية التي

^(٣٨) ممدوح محمود مصطفى، الصّراع الأميركي-السّوفياتي في الشّرق الأوسط، مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٥.

^(٣٩) بيتر مانغولد، تدخل الدّول العظمى في الشّرق الأوسط، الطّبعة الثانية، ترجمة: أديب شبيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٤، ص ٧٩ - ٨٨.

انتهت الحرب الفرنسية في الهند الصينية، ودعت إلى عقد انتخابات لتوحيد فيتنام شمالاً وجنوباً، وكانت الولايات المتحدة وراء إبرام بريطانيا، العراق، تركيا، إيران، وباكستان حلف بغداد في شباط/فبراير ١٩٥٥، وفضلت واشنطن الاكتفاء بالمشاركة في اللجنة العسكرية والاقتصادية، ولجنة مكافحة التخريب والنشاطات الهدامة، وهي خطوة لإضعاف النفوذ البريطاني، وجزءاً من سياسة التطويق للاتحاد السوفياتي، لذا طرح الرئيس الأميركي الأسبق "دوايت أيزنهاور" مشروعاً للشّرق الأوسط في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، تضمّن برامج للدّعم والتعاون التنموي والعسكري، وتأمين الدّول الّتي تطلب الدّعم في مواجهة الشيوعية، وتمّ إعطاء ملك الأردن مبلغ قدره (١٠) ملايين دولار في نيسان/أبريل ١٩٥٧^(٤٠).

ودفعت الولايات المتحدة النظام التركي إلى الاعتداء على سورية في آب/أغسطس ١٩٥٧، ثمّ تمّ الإعلان عن الاتّحاد العربي الهاشمي في ١ شباط/فبراير ١٩٥٨، بين العراق والأردن، وكان اتّحاداً غير اندماجي، وجزءاً من الصّراع العربي-العربي، إذ دُعِمَ الأنظمة الملكية، ومزّق وحدة الصف العربي المتحرّر، كما إنّه ردّ على الوحدة المصرية - السورية، باسم "الجمهورية العربيّة المتّحدة"، الّتي أعلنت رسمياً في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، وقد حاربتها الولايات المتحدة عبر المُحاصرة من القوّة العربيّة خارجياً، وتشجيع القوى الانفصالية العسكرية والمدنية داخلياً. كما قامت وكالة المخابرات المركزية بتدريب منشقين ومرترقة في الفلبين عام ١٩٥٨، وسرّبتهم إلى إندونيسيا حيث أسسوا حكومة متمردة مالبثت أن اخفقت، فعزّز رئيس الوزراء الإندونيسي "أحمد سوكارنو" (Ahmed Sukarno) مواقعه وفرض نفسه رئيساً، وأمّم الممتلكات الأميركيّة، وأخرج إندونيسيا من منطمة الأمم المتّحدة، كما ساهمت الولايات المتحدة في انقلاب "حزب البعث العربي الاشتراكي" في العراق بقيادة "عبد

(٤٠) السيد هاشم مير لويحي، أميركا بلا قناع، ترجمة: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، بيروت،

السّلام عارف" عام ١٩٦٣^(٤١).

وقامت الولايات المتّحدة بدعم الرئيس الإندونيسي "سوهارتو" (Soeharto) عام ١٩٦٥، الذي عمد إلى تدمير كل المعارض المحتملة مع المحافظة على نظام عسكري صارم، وتولت الولايات المتّحدة تدريب العسكريين الإندونيسيين، ولم تسعى الولايات المتّحدة إلى غرس مفاهيم معينة مثل سيادة القانون والديمقراطية، إذ دعمت العدوان الإسرائيلي على مصر وسورية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وطرحت الولايات المتّحدة "مبدأ نيكسون" في تموز/يوليو ١٩٦٩، الذي اعتمد على إيران والسعودية في مواجهة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط باسم "العمودين المتساندين"، كما أسهمت الولايات المتّحدة في عملية الاطاحة بحكومة رئيس جمهورية تشيلي المنتخبة ديمقراطياً "سلفادور أليندي" (Salvador Allende) عام ١٩٧٣، ونصبت دكتاتورية عسكرية بزعامة الجنرال "أوغستو بينوشيه" (Augusto Pinochet).

كما ساندت الولايات المتّحدة القوّات الإسرائيلية ضدّ الجيش المصري والسوري عام ١٩٧٣، وقد قامت الولايات المتّحدة بصياغة توجّهات إستراتيجية خارجية عام ١٩٧٤، ربطت فيها بين الديمقراطية وحقوق الإنسان بثلاثة جوانب مهمّة من نشاطها الخارجي، وهي: قانون المعونة الخارجي، وقانون المساعدات الخارجية، وقانون الإصلاح التجاري، وعند مجيء الرئيس الأميركي الأسبق "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) إلى السّلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، تطوّرت إستراتيجية التدخّل من منطق التفوّق باسم "الإجماع الإستراتيجي" (Strategic consensus)، كذلك عقدت الولايات المتّحدة اتّفاقيات مع إسرائيل، وعملت على زيادة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وأكّد وزير الخارجية الأميركي الأسبق

(٤١) أدith واني وأيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوّراته الداخلية ١٩١٥ - ١٩٧٥، الجزء الأول، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدّار العربيّة للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٥٣ - ٤٥٤.

"ألكسندر هيغ" (Alexander Haig) قائلاً: "من الضروري جداً، أن نبدأ بالإعداد لإجماع عربي يهودي، حول ما يهمنا استراتيجياً"، وأشار بأن الإرهاب الدولي سوف يحل محل حقوق الإنسان على اعتباره نقطة التركيز في السياسة الأميركية، وكان الغرض الأساسي من هذا الإعلان هو اضعاف طابع شرعي غاربه منظمة التحرير الفلسطينية، كما دفعت الولايات المتحدة العراق لإعلان الحرب على إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ودعمت الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في آب/أغسطس ١٩٨١، وقدمت الدعم لإسرائيل باحتلال لبنان في عملية "السلام للجليل" في حزيران/يونيو ١٩٨٢، بهدف رسم خريطة لبنان، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وتحجيم الدور السوري، وعملت الولايات المتحدة على تدمير أهداف مسترشدة في ليبيا بعملية "الدورادو" (El Dorado) في نيسان/أبريل ١٩٨٦، كما عملت الولايات المتحدة على تأسيس تنظيم القاعدة في أفغانستان لمقاتلة قوات الاتحاد السوفياتي^(٤٢).

الفقرة الثانية: استخدام الديمقراطية في الفكر السياسي الأميركي خلال الأحادية القطبية

لقد ساهم الاجتياح العراقي للكويت حرب الخليج الثانية في دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان عن النظام الدولي الجديد، حيث أشار الرئيس الأميركي "جورج هربرت بوش" (George Herbert Bush)، أمام جلسة مشتركة للكونغرس أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، قائلاً: "نظام دولي جديد... حقبة جديدة... خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام. عهد يُمكن لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب من أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس... اليوم، يصارع النظام الجديد لكي يولد، عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه، إذ

(٤٢) مايكل كلير، ما بعد "عقدة فيتنام": اتجاهات التدخل الأميركي في الثمانينيات، ترجمة: محبوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٣ - ٥٤.

سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون. عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف، وأرى عالماً تستمر فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جُدد، وتحول أعداء قدامى إلى أصدقاء، وحيث الأميركي كان شمالاً وسطاً وجنوباً يُمكن أن يوفروا إنموذجاً لمستقبل كل الإنسانية، عالم الأول في الديمقراطية التامة لنصف الكرة الأرضية"^(٤٣).

إن تداعيات حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، أدت إلى ظهور العديد من المتغيرات، أهمها: التحول في مواقع القوى الدولية، ودور النفط في السياسة الدولية، ومشروعات الأمن الإقليمي، وأن تداخل هذه العوامل أدى الى تكثيف الاهتمام ببعض القضايا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي مقدمة تلك القضايا مسألة نشر الديمقراطية على وفق النمط الغربي، وفي ضوء غياب العدو التقليدي للعالم الغربي، وهو الاتحاد السوفياتي فقد تحول الصراع الدولي من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب، أي بين الدول الصناعية الغنية، وبين دول الجنوب النامية لإعادة السيطرة على ثروات دول الجنوب، وقد استخدمت الولايات المتحدة القيم والمبادئ الإنسانية على اعتبارها شعارات لتخفي وراءها أهدافها ومصالحها، وهو تصور الإرادة المنفردة لمركز القطب الأحادي في إطار الهيمنة وفرض الأمر الواقع، وأضعاف إرادة المقاومة في العالم لدى خصوم الولايات المتحدة والرافضين لسياسات الهيمنة العالمية التي تمارسها، وليس في إطار العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب"^(٤٤).

وقد وبدأت وزارة الدفاع الأميركية باستبدال الخطر الأحمر الشيوعي، بالخطر الأخضر الإسلامي إذ طرح العالم "فرانسيس فوكوياما" Francis

^(٤٣) أحمد عبد الرزاق شكارا، "الفكر الإستراتيجي الأميركي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، العرب وتحديات النظام العالمي، بإشراف محمد الأطرش وآخرون، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٠٠، ٢٠١.

^(٤٤) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٣٢١.

(Fukuyama)، نظرية "نهاية التاريخ" عام ١٩٩٢، التي تضمنت اضمحلال، وزوال الفكر الشيوعي، بوصفه الأيديولوجية المعادية للرأسمالية، التي مثلت الإطار الذي يُحتذى به، وأنّ العقائد غير الغربية لا أهمية لها في الفكر السياسي، نتيجة عدم مقدرتها على الوقوف أمام الليبرالي^(٤٥)، وأنّ التاريخ ينحصر في إرساء الديمقراطية الليبرالية، التي ظلت تتسع في انتشارها، وبسط ليبراليتها بطرق متحضرة، حتى لو كان من خلال الحروب، كما طرح العالم "صامويل هنتغتون" (Samuel Huntington)، نظرية "صدام الحضارات" عام ١٩٩٣، التي تنص على أنّ معارك المستقبل تكون على خطوط الصدع بين الحضارات، وأنّ الإسلام صاعقة تفجر الصراع القومي، والتهديد الغربي^(٤٦)، وتركز هذه النظرية على تعقب مظاهر التغيير والتمرد على الأحادية القطبية.

إن مسألة اختفاء التهديد السوفيّاتي أدّى إلى انخيار الركيزة الرئيسة في الإستراتيجية الأميركية، وهي مواجهة العدو، وعبر عن هذه المشكلة مستشار الأمن القومي الأميركي "أنتوني ليك" (Anthony Lake) قائلاً: "إن إدارة كلينتون هي أول إدارة أميركية من عهد ترومان ليس لديها قضية واحدة ومحددة في السياسة الخارجية، وإذا كانت الإدارات الأميركية السابقة قد تحدّدت مسؤوليتها في الإجابة عن سؤال رئيس، هو ما هو الشكل الذي سيأخذه حصر الاتحاد السوفيّاتي، فإن إدارة كلينتون مطلوب منها أن تحدّد الاسئلة، وتقدم الاجابات في الوقت ذاته"، وهذا ما دفع الإدارة الأميركية بالحديث مجدداً عن الخطر الإسلامي، وأحياناً تتحدث عن دُول إقليمية متطرّفة مثل إيران والعراق وليبيا، وقد أكّد "أنتوني ليك" قائلاً: "إنّ العراق وإيران يطرحان تحدّياتٍ أمام جهودنا، لأنهما متجاورتان، تقعان على الخليج، حيث

(٤٥) للمزيد عن نظرية نهاية التاريخ يُنظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: قاسم شاهين الشايب، مركز الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٣.

(٤٦) صامويل هنتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٥٢، ٤٥٣.

موطن (٦٥) بالمتة، من احتياطي النفط العالمي، وتشكّان لغزاً استراتيجياً معقّداً أربكّ السياسات الأميركية^(٤٧). وأحياناً يتمّ ربط العرب والمسلمين بالمشكلات الإرهابية مثل تفجير مركز التجارة العالمية عام ١٩٩٣.

لهذا طرح "أنتوني ليك" عام ١٩٩٣، مبدأ "التوسّع الاستراتيجي"، بدلاً من مبدأ "الحصر الاستراتيجي"، أيّ توسيع الديمقراطية واقتصادات السّوق الحر، وقام الرئيس الأميركي الأسبق "بيل كلينتون" (Bill Clinton) بتعيين مساعد خاص للديمقراطية في مجلس الأمن القومي، وترتب على التوسّع الديمقراطي ظهور ثلاثة وثائق تحت اسم إستراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسّع خلال الأعوام ١٩٩٤، و١٩٩٥، و١٩٩٦، وترتكز على التدخل بقوة في الخارج لأجل فتح أسواق خارجية، كما استغلت الإدارة الأميركية هذا الهدف في توجيه انتقادات إلى بعض الدّول، مثل: سورية، ليبيا، العراق، إيران، وكوريا الشمالية، وأعلنت أن علاقتها مع هذه الدّول سوف تقوم على أساس موقف هذه الدّول وممارساتها المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكم الصالح تماشياً مع مشروع القرن الأميركي الجديد.

وشكل تفجير برجَي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فرصة للولايات المتحدة في قيادة الحملة الدّولية ضدّ الإرهاب، وتبرير سياساتها الدّولية، وإمدادها بأرضية أخلاقية عالية لكل أفعالها المرتقبة، وحدّد الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" طبيعة هذه الحرب عام ٢٠٠٢، قائلاً: "تمارس الولايات المتحدة حرباً ضدّ اإرهابيين لديهم قدرات علمية، أن العدو ليس نظام سياسي واحد، أو فرد، أو معتقد، أو أيديولوجيّة، العدو هو الإرهاب، العنف المتعمد المدفوع سياسياً، المرتكب بحق الأبرياء، ولن ننسى أبداً في حربنا ضدّ الإرهاب بأننا نقاتل في نهاية المطاف من أجل قيمنا الديمقراطية وطريقة حياتنا، والحرب قائمة بين الحرية والخوف، ولن تكون هناك

(٤٧) رياض نجيب الريس، رياح الشّرق: الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، الطّبعة الثانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٦.

نهاية سريعة أو سهلة لهذه الحرب"^(٤٨)، وقد تصاعدت موجة العداء للإسلام تحت ذريعة أن (١٩) من منفذي تفجير برجَي التجارة العالمية كانوا يحملون الجنسية السعودية، وتدرّب بعضهم على يد الاستخبارات السعودية، وأكد الرئيس "جورج دبليو بوش" قائلاً: "إنها حرب صليبية ضدّ الإسلام"، لكنّه تراجع عن تصريحه بقوله: "إنها زلة لسان"، غير أنّها عبّرت عن مشاعر الكره لدى المحافظين الجدد ضدّ العرب والمسلمين. وجاء بعد ذلك إعلان وزيرة الخارجية الأميركية "كونداليزا رايس" (Condoleezza Rice)، عام ٢٠٠٢، قائلة: "بأنّ الولايات المتحدة تريد تحرير العالم الإسلامي، ونشر الأسلوب الديمقراطي في ربوعه أولاً، وتريد تغيير الأنظمة السياسيّة العربيّة ثانياً"، حتى وإن أدّى ذلك إلى تغيير واستبدال الأنظمة الحليفة والموالية وقد وجهت انتقادات عنيفة إلى سياسة القبول بالأمر الواقع بدعوى الحفاظ على الاستقرار، وعندما قيل لها أن الأوضاع التي تسيطر على المنطقة العربيّة لا تترك مجالاً آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو صعود الإسلاميين للسلطة، أشارت أن الوضع الحالي ليس مستقراً، وأنّ الفوضى التي تفرزها عملية التحوّل الديمقراطي في البداية هي من نوع "الفوضى الخلاقة" (Creative chaos)^(٤٩).

وتّم الاعتماد على وسائل أساسيّة بهدف تحقيق المصالح الأميركيّة تحت ذريعة الديمقراطية، وهي: الوسائل السياسيّة والاقتصاديّة، إذ طرح وزير الخارجية الأميركيّ الأسبق "كولن باول" (Colin Powell) عام ٢٠٠٢، مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط لإصلاح دُول المنطقة سياسياً واقتصادياً، وتتلخص أهم بنود هذه المبادرة من وجهة النظر الأميركيّة فيما يلي: تبني الحكومات العربيّة إجراءات الإصلاح لمحاربة الفساد والإرهاب، بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية، وتطوير مناخ يساعد على الاستثمار وتحرير التجارة، وتوفير فرص جيدة للتعليم،

(48) Nicholas Guyatt, Another American Century?: The United States and the world Since 9/11, university press, Bangladesh, 2003, P. 233.

(49) Lowrence Kaplan, Caroline Wadhams and Andrew Grotto, Restoring American Military: A Progressive Quadrennial Defense Review, Center for American Progress press, (Washington) DC, 2006, P. 2, 3.

وتمكين المرأة وحماية حقوق الإنسان، وتوفير مناخ جيد للسلام بين إسرائيل والعرب، والإفادة من الدعم الذي يقدم لإنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية، وتصميم برامج لزيادة شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية، وتحسين إدارة العملية القضائية، لكن الولايات المتحدة سعت بموجب هذه المبادرة إلى إزالة القيود والمعوقات أمام السلع والمنتجات الغربية، وتمكين الدول الحليفة من تلقي المساعدات الفنية ومالية من منظمة التجارة العالمية، بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة تسهم في إيجاد مناخ إيجابي للاستثمار والسياحة، وتعمل على دمج إسرائيل في المنطقة العربية.

لقد تبنت الولايات المتحدة دعوة الإصلاح السياسي، وهي محاولة لتغيير الأنظمة الشمولية، وفسح المجال للحريات العامة، ومن ثمّ تقليل الضغط وانشغال المواطنين بالحياة العصرية، والابتعاد عن الأفكار المتطرفة والمعادية للغرب والولايات المتحدة، وتتمثل أهم وسائلها السياسية في نظرية نشر الفوضى الخلاقة أو البناء، إذ يرى الفكر الاستراتيجي الأميركي أن الفوضى هي سبيلاً لإعادة تشكيل العالم، وتفترض النظرية اندلاع الفوضى العارمة في أي منطقة، تؤدي إلى تفكك نسيج النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ما يسمح للولايات المتحدة بالتدخل لتصحيح الأوضاع، أي العملية تتضمن التفكيك والتركيب عن طريق إحداث الفوضى ليكون التركيب ممكناً حسب رغبة الإدارة الأميركية^(٥٠).

وترى الإدارة الأميركية أن الازدهار الاقتصادي من شأنه أن يعزز الديمقراطية، وأن الديمقراطية تتطور رديفاً لإقتصاد السوق، ولذلك سعت إلى العولمة الاقتصادية التي تعمل على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة العالمية التي تسيطر الولايات المتحدة على أغلبها، والعمل على دمج اقتصاديات العالم في اقتصاد واحد خاضع لقوة الدول الصناعية، فضلاً عن تعميم وتوسيع الخصخصة على جميع القطاعات، وذلك ببيع الحكومة للأصول التي تملكها إلى القطاع الخاص على أساس أن مثل هذا التوجه سوف

(٥٠) جوزيف ستيفانز وليندا بيلمز، حرب الفلاحة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٩ - ٣٢.

يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ورفع مستوى جودة السلع والخدمات، كما إن إقامة منطقة تجارة حرة لدول الشرق الأوسط تعتبر مدخل للسوق الشرق أوسطية، وهي أداة للسيطرة على الثروة النفطية^(٥١).

أمّا الوسائل العسكرية، فإنّ الولايات المتحدة تعتبر الدولة الأولى في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للدفاع عن مصالحها الكونية، إذ تحت ذريعة مكافحة الإرهاب قامت القوات الأميركية باجتياح أفغانستان، وتحت عنوان حماية حقوق الإنسان قامت القوات الأميركية باحتلال العراق.

أمّا الوسائل الثقافية، فإنّ الولايات المتحدة سعت لإيجاد ثقافة بلا حدود يشترك فيها العالم بأسره على أن تكون هذه الثقافة قادمة من ثقافة الدولة الأكثر سيطرة على العالم، والأقدر اقتصادياً، والأفضل في الإنتاج التقني، وقد تنوعت أساليب نشر هذه الثقافة، لا سيّما إحداث تغييرات جذرية في مناهج التعليم والثقافة عن طريق وسائل الإعلام الحديثة، ودعم حركات المجتمع المدني بما يعزّز الرؤية الأميركية للمبادئ الديمقراطية الليبرالية، وتقوية التعددية الحزبية إلى الحد الذي يخلق تعددية فضفاضة غير قابلة للتطويع، وقد حاولت الولايات المتحدة استخدام ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الاحتجاجات العربية عام ٢٠١٠، ونجحت في إسقاط العديد من الأنظمة تحت عنوان التدخل الدولي الإنساني، وقد تعاملت الإدارة الأميركية بانتقائية في استخدام هذه الذريعة بحسب طبيعة النظام، فإذا كان النظام حليف يتمّ التغاضي عن حقوق الإنسان، أمّا إذا كان النظام معادي فيتمّ توجيه الانتقادات والتحذيرات له.

الخاتمة

تعتبر البراغماتي الأساس الفلسفي للفكر السياسي الأميركي، وأصبحت هي المرجعية الفكرية التي صاغت المراكز الأميركية على الصعيد الخارجي، فقد سعت السياسة الخارجية الأميركية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا على حساب

(٥١) كارين إي. سميث ومارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥، ص ١٤٩.

الأطراف الأخرى، وخلال الصِّراع بين الولايات المتحدة والاتِّحاد السُّوفياتي أخذت الإدارة الأميركية تستخدم التدخُّل في شؤون الدُّول الأخرى تحت ذريعة حقوق الإنسان، وبعد تفكُّك المنظومة الفكرية للاتِّحاد السُّوفياتي عام ١٩٩١، بلغ العقل الأميركي قِمّةَ هرمه البراغماتي بعدما تذرّع باهتِيار الماركسية، وسعى لتمرير خطابه السِّياسي والأيديولوجي عبرَ نظرية "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات"، واتهام كل الثقافات بالسلبية، والتبشير بسقوط كل الأيديولوجيات ما لم تكن قابلة للانضواء تحت مظلة الديمقراطية الليبرالية، وأصبح صانع القرار الأميركي على أهبة الاستعداد لاستخدام ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء لمواجهة العدوان الخارجي أم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

الاستنتاجات

١- إنَّ الفكر البراغماتي يعكس الروح العملية الأميركية بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع، فهو فكر عملي بالدرجة الأساس، ويقرّر أن العقل يحقّق هدفه المنشود حين يقود صاحبه إلى العمل الناجح، وأنَّ الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أيّ الفكرة التي تحقّقها التجربة، ولا يقاس صدق القضية إلاّ بنتائجها العملية، وكان ظهور البراغماتية ردّاً فعل على الفلسفات المثالية والميتافيزيقية، وقد كان للدين والاتّجاهات الثقافية مثل عصر التنوير والرومانسية أثر كبير في صياغة الفلسفة البراغماتية الأميركية، ومثلت البراغماتية المرجعية الفكرية للسياسة الأميركية المعاصرة على صعيد العلاقات الدَّولية من خلال تغلغل هذا الفكر في العقيدة الدِّينية والسياسية والاقتصادية الأميركية، حيث يركّز على المنفعة وعدم النظر إلى الماضي، إذ الغاية والنجاح هما الحكم والفيصل، وهذا ما ينسجم مع شعب الولايات المتحدة المتعدّد الأعراق، ولهذا بنيت النظرية الواقعية التي تحكم السياسة الأميركية على الأصول الفلسفة للبراغماتية، والتي تقوم على ثلاثة عناصر، وهي: القوّة، والمصلحة القومية، والمعايير الأخلاقية.

٢- إنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق هدفها بالهيمنة على العالم، بعد سيادة النظرة

الاستعلائية على المستوى الرسمي، عن طريق إشاعة فكرة ضرورة تبني العالم لقيمتها الديمقراطية، ولم تُعدّ القوة العسكرية خياراً أخيراً في السياسة الخارجية الأميركية، بل نشر القيم الأميركية بدون ممارسة القوة، وهي وجهة نظر عزّزتها الثورة في الشؤون العلمي، وأخذت الولايات المتحدة تطرح مشاريع سياسية واقتصادية تحت ذريعة نشر الديمقراطية، وقد جاء تفجير برجَي التجارة العالمية عام ٢٠٠١، ليعطي السياسة الأميركية فرصة سانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، كما أعطت الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية عام ٢٠١٠، حيزاً للتطبيق الفعلي للسياسة البراغمية الأميركية، والقائمة على نشر الفوضى الخلاقة بغية تحقيق المصالح الإستراتيجية.

الملخص

ترتكز السياسة الخارجية الأميركية على تحقيق المصالح الذاتية بعيداً عن مصلحة الأطراف الأخرى في النظام الدولي، حيث تعتبر البراغمية أو النفعية من السمات الأساسية في الفكر الإستراتيجي الأميركي، وهي من المذاهب الفلسفية التي تعتمد على المنفعة في الأفكار والنظريات مهما تكن، إذ الغاية والنجاح هما الحكم والفيصل في قياس مدى أهمية الفكرة، وقد أخذت البراغمية حيزاً واسعاً في النظام العالمي، وأصبحت المذهب السياسي والإقتصادي الرسمي للولايات المتحدة، إذ تبلورت من خلال المراحل التاريخية لتصبح الصفة المميزة للنظام الرأسمالي، لا سيما بعد الانتعاش الفلسفي والفكري للقارة الأميركية أو ما يُسمّى بالعصر الذهبي ليكون المذهب البراغماتي عاملاً مهماً في بناء الإمبراطورية الأميركية المعاصرة، والتي تسعى إلى استثمار الأدوات الديمقراطية لتحقيق المصالح الإستراتيجية في العلاقات الدولية، إذ تعتبر الديمقراطية من الوسائل المهمة للضغط على الدول المناهضة للسياسة الأميركية.

Abstract

American foreign policy is based on achieving self – interests away from the interests of other parties in the international system, as pragmatism or utilitarianism is considered one of the main features in American strategic thought, and it is one of the philosophical doctrines that depend on the benefit in ideas and theories, whatever they are. In measuring the importance of the idea, pragmatism has taken a wide place in the world order, and has become the official political and economic doctrine of the United States, as it crystallized through historical stages to become the hallmark of the capitalist system, Especially after the philosophical and intellectual revival of the American continent or the so – called golden age, so that the pragmatic doctrine is an important factor in building the contemporary American empire, which seeks to invest democratic tools to achieve strategic interests in international relations, as democracy is an important means to pressure countries opposing American policy.